التغير الاجتماعي وتأثيره على القيم لدى المرأة

ياحي نسمة الربيع

طالبة دكتوراه تخصص علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

المشرف **د.إسعد فايزة زرهوني**

مقدمة

إن المحافظة على القيم وصيانتها في ظل التغيرات التي تحدث في المجتمع أصبحت إحدى المشكلات التي تواجه المرأة في محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، خاصة أن للمرأة أهمية كبيرة في المحافظة على ثقافة المجتمع ونقل كل ما تعلمته وورثته من قيم وعادات عن الأجداد إلى الجيل التالي باعتبارها حاملة للتراث وناقلة له، وبما أن المرأة لا تعيش في عزلة عما يحدث في المجتمع فإن هذه القيم أصبحت تمثل قيداً لها في حياتها داخل المجتمع، لذلك تحولت بعض القيم إن لم يكن كلها لتكتسب سمات تختلف عما كانت عليه سابقا، كما طرأت تغيرات واضحة على النسق القيمي لديها، ففي ظل التغيرات الاجتماعية الواسعة التي تميز المجتمع الجزائري جعل المرأة تقف حائرة بين هذه القيم والتغيرات الاجتماعية وتواجه تحدي وصراع خطير ليس فقط بتغيير بعض القيم، أو تحويلها لقيم تستمد من التغيرات الحديثة، وإنما إعادة إنتاجها من جديد كي تتوافق مع التغيرات الاجتماعية.

كل هذا دفعنا إلى مناقشة تأثيرات التغيرات الاجتماعية على القيم لدي المرأة والذي قد يتضمن بعض التعاريف الخاصة بالقيم والتغيرات الاجتماعية وإبراز بعض الجوانب المتعلقة بهما .

مفهوم القيم:

أصبح مفهوم القيمة من المفاهيم التي يشوبها نوع من الخلط وذلك راجع إلى اختلاف الباحثين في وضع تعريف محدد لها ،وقد تضاربت وجهات النظر فلكل منهم مفهومه الخاص الذي يتفق مع تخصصه ومنطلقاته النظرية وخلفياته الأيديولوجية، حيث أشار "زاهر" إلى« أن هناك اختلافات في تعريف القيم تتراوح بين التحديد الضيق لها على أنها اهتمامات أو رغبات غير ملزمة إلى تحديد واسع يعتبر أنها معايير مرادفة للثقافة ككل »[1].

إذا القيم من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة وتدل على معان متعددة لأنها تمس كافة صور العلاقات الإنسانية وترتبط بجميع جوانب حياة الفرد النفسية والروحية والمادية والاقتصادية ومنها أيضا ما يرتبط بالمحيط الاجتماعي. هذا ما بينه "بارسون" (Parsons) في تعريفه للقيم «على أنها نسق رمزي مقبول من المجتمع، ويؤدي وظيفة باعتباره معياراً أو قاعدة للاختيار من بدائل التوجيه المنظمة والمتيسرة للمرء في المواقف»[2].

كذلك عرفها "جابر" بأنها «مجموعة الأخلاق التي تصنع نسيج الشخصية وتجعلها متكاملة قادرة على التفاعل الحي مع المجتمع، وعلى التوافق مع أعضائه، وعلى العمل من أجل النفس والأسرة والعقيدة»[3].

وهناك بعض العلماء يرون أن القيم تمثل معايير يحكم بها على الأشياء من بينهم:

الأنثروبولوجيين الذين يعتبرون أنها«مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال انفعاله و تفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة، ويشترط أن تنال هذه الأحكام قبولا من جماعة اجتماعية معينة حتى تتجسد في سياقات الفرد السلوكية أو اللفظية أو اتجاهاته واهتماماته[4] بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وتمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته يراها جديرة بتوظيف إمكانياته»[5].

نستخلص من هذه التعاريف أن القيم معايير تختلف من مجتمع إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى حسب تقاليدها ومتطلباتها في الحياة يتشربها الفرد ويكتسبها كما يكتسب المعارف والمهارات والعادات والاتجاهات عن طريق الخبرة، وهناك علماء وباحثين آخرون يرون أن القيم عبارة عن تفضيلات ودوافع حيث ركزوا في تعريفاتهم على الفرد وأغفلوا الجماعة ومن بينهم "ثورنديك" إذ عرف القيم على أنها «تفضيلات تكمن في اللذة و الألم من خلال ما يشعر به الفرد من ارتياح أو غير الارتياح ، فإذا كان حدوث الشيء لا يؤثر مطلقا على لذة أو ألم أي فرد مهما كان حاليا أو مستقبلا فإنه يكون عديم القيمة على الإطلاق»[6].

وهناك تعريفات ينظر من خلالها للقيم على أنها معتقدات واتجاهات ودوافع واهتمامات وميول "ككانترل" و"ستانجر" و"كريتش" حيث يقول هذا الأخير أن القيم «طبقة هامة من المعتقدات يتقاسمها أعضاء المجتمع الواحد وخاصة فيما يتعلق بما هو حسن أو قبيح، أو بما هو مرغوب أو غير»[7]، أما "بركات" رأى أن القيم «هي المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم و مواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات الأخرى وأنفسهم و المكان والزمان، وتسوغ مواقفهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، أي تتصل بنوعية السلوك المفضل بمعنى الوجود و الغايات»[8].

وهناك تعريفات ينظر من خلالها للقيم على أنها عوامل مؤثرة على اختيار الفرد بين البديلات المتاحة أمامه منها:

"العمياني" و"بيبر" و"روبينسون" و"شافر" إذ اعتبروا القيم «تكوينات فرضية لا يمكن ملاحظتها مباشرة، وإنما يمكن أن نستدل عليها من خلال التعبير اللفظي والسلوكي الظاهري سواء أكان شخصيا أم اجتماعيا، وسواء كان لفظيا أم غير لفظي»[9] .

يتضح من التعريفات السابقة أن القيم هي صفة للشّيء تجعله ذا أهمّيّة بالنّسبة إلى الفرد أو الجماعة،وقد اختلفت نظرة العلماء والباحثين للقيم فمنهم من يرى أنها القرار أو الحكم الذي يصدره الفرد من تفاعله مع الآخرين وفق ما يقره المجتمع من سلوكيات وقيم وأهداف كنيوكمب، أو تفضيلات كثورنديك، ومنهم من ينظر لها على أنها اتجاهات لا تختلف عن القيم إلا من حيث الشدة ككانترل وستلنجر أو معتقدات ككريتش .

استنادا لما سبق من تعريفات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والنفس والاقتصاد يمكن تحديد القيم بأنها جملة من المعتقدات والقناعات والمقاييس والأحكام يصدرها الإنسان على الأفكار والأشخاص والأشياء والأعمال والموضوعات والمواقف الفردية والجماعية، ويتشربها الفرد من خلال تنشئته الاجتماعية و تتطور مع تفاعله مع بيئته والجماعية، ويكتسبها ويتعلمها مع المواقف والخبرات المختلفة ،مُهتديًا في ذلك بمجموعة المبادئ والمعايير التي تلقى قبولا من الجماعة التي يعيش الفرد بداخلها ومن ثم ينعكس هذا على اتجاهاته واهتماماته و تصبح هي الموجه والمحرك لسلوكه والمحدد لطبيعته من خلال الصواب أو الخطأ وما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه وكل هذا بنسبية ظاهرة.

النسق القيمي:

نسق القيم هو نموذج منظم للقيم في مجتمع أو جماعة ما وتتميز القيم الفردية فيه بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تساند بعضها البعض وتكون كلا متكاملا، هذا ويحدد النسق القيمي إطارا لتحليل المعايير والمثل والمعتقدات والسلوك الاجتماعي[10].

أهمية القيم:

تعتبر القيم لدى المرأة ذات أهمية كبيرة من خلال ما تقوم به من وظائف فهي تعمل على الربط بين أفراد المجتمع وتنظم العلاقات بين المرأة والمجتمع أو الجماعات وتشكل نسيجا وجدانيا سلوكيا بينهم، كما أنها تعتبر أحكاماً معيارية تعتمد لتقييم سلوك المرأة وسلوك الآخرين من حيث إنها إيجابية أو سلبية، وتعطي للأشياء وزنها وقيمتها ، فالمرأة لا تولد مزودة بالقيم بل تنشأ وتتكون لديها من الخبرات والمواقف التي تعيشها، فعن طريق عملية التطبيع الاجتماعي تتشرب المرأة القيم وتتجسد في تصرفاتها وسلوكياتها لإيمانها واقتناعها بها فكرا وعملا وبالتالي تصبح مصدر لتوجيه تصرفاتها، وضبط سلوكياتها، وتنظيم علاقاتها بالأفراد الآخرين وتحدد المقبول وغير المقبول، إذا القيم في المجتمع الجزائري تساعد في تشكيل شخصية المرأة وتحديد أهدافها، وتوجه نشاطاتها الإنسانية إلى أهداف سامية بعيدة عن التدمير والأنانية والمصالح الشخصية، وتساهم أيضا في وقاية المرأة من الانحراف وحمايتها من الوقوع في الخطأ.

أما من ناحية المجتمع تمثل القيم خاصية من خصائص المجتمع الإنساني تجعله متماسكا قويا، لذلك حرص الإسلام على بناء مجتمع تسوده قيم الحب و التعاون و الصدق وغيره من القيم السامية.

وبالرغم من أهمية القيم لكونها تمثل عناصر رئيسة في ثقافة أي مجتمع مهما كانت درجة تطوره، كما أنها محدد للثقافة وتمظهر لها في ذات الوقت[11]، فهي أيضا من المكونات الأساسية في شخصية الفرد حيث تتدخل القيم بين التجربة الثقافية والمجتمعية والشخصية كسوابق من جهة، وبين الاتجاهات الاجتماعية والإيديولوجيات والسلوك الاجتماعي كعواقب من جهة ثانية[12].

ومنه نستخلص أن القيم عملية اجتماعية تختص بالإنسان عموما و تنبع أهميتها و وظائفها من خلال وجودها في المجتمع، فلا وجود لمجتمع دون قيم ، فهما ظاهرتان متكاملتان ومترابطتان أشد الترابط ولا يمكن الفصل بينهما ويشبههما "كروبير" «بأنها كسطحي الورقة في تلاصقها، فإذا محونا من أي مجتمع إنساني قيمه فإننا بذلك نكون قد سلخنا عنه إنسانيته ،لأن القيم بشكل عام « تمثل إطارا مرجعيا يحكم تصرفات الفرد والجماعة، وبالتالي فإن دورها يتمثل في تكوين شخصية الفرد ونسقه المعرفي وتشكل الطابع القومي أو الشخصية القومية»[13].

التغير الاجتماعي:

رغم اختلاف نظرة العلماء حول التغير إلا أنه لا يمكن نفيه لأن هذا الأخير هو صفة الوجود والحياة، إذ لا يمكن تتبع مسيرة التغير إلا من خلال فهم الوجود الذي يحث على التغير الحتمي ،ففي علم الاجتماع يعتبر التغير التطور الذي يحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي أي الذي يؤثر في أوضاع المجتمع ووظائفه، وهو جزء من عملية أكبر وأوسع يطلق عليها اسم التغير الثقافي[14]، إذا التغير ظاهرة طبيعية يظهر بوضوح في مختلف مظاهر الكون والحياة عامة، والحياة الاجتماعية بصفة خاصة كالتغير في مكانة المرأة، كما أنه يمس مظاهر الحياة الثقافية والروحية بما تتضمنه من تراث وعادات وقيم على حد سواء، وهذا ما أكده "ولبرت مور"[15] و"لندبرج" و"بوتوكور" في تعريفهم للتغير الاجتماعي «على أنه كل تغير يحدث

في البناء الاجتماعي متضمنا التغيرات في حجم المجتمع أو النظم الاجتماعية خاصة أو العلاقات بينها، والتي يمكن أن يكون جزء من التغير الثقافي»[16]، أمّا "روس" يرى أن التغير «ما هو إلا التعديلات التي تحدث في المعاني والقِيم التي تُنشر في المجتمع أو بين بعض جماعاته الفرعية »[17].

بينما يرى "ليهمان"[18] أن التغير هو مجموعة التحولات أو التعديلات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي والتي تظهر على كل البناءات والأنساق المكونة للمجتمع، ومنه فإن المجتمع هو مصدر أساسي للنمو القيمي وأهم العناصر التي تعني ببناء القيم وترسيخها في عقول الناشئة، كما أن التغيرات المختلفة بجميع جوانبها أصبحت عاملا مهما في تكوين القيم لدى المرأة، هذه القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في العلاقات والأدوار الاجتماعية ومعايير التفاعل الاجتماعي، والمرأة بخروجها من عزلتها أصبحت أكثر تعاملا مع القيم وأكثر اتساعا للأفق كما أن تعايشها مع مختلف الأفراد في الحياة الاجتماعية من خلال الحوار والتفاعل والخبرة جعلها أكثر اكتسابا وتوليدا للقيم بل والعمل على تقدمها.

إذا التغير هو ظاهرة طبيعية تحدث في كل المجتمعات وعبر فترة زمنية معينة وفي كل جوانب حياة المجتمع منها الثقافية، السياسية، الاقتصادية ... و غيرها .

أما التغير الاجتماعي من الناحية السوسيولوجية فهو يدل على التحولات التي لها معنى جزئي وكلي بالنسبة للنظام الاجتماعي في أجزائه المكونة له وطريقة الفعل، وهذا ما أشار إليه "غي روشيه (Guy Rocher)" على« أنه كل التغيرات الملاحظة في الزمن والتي تمس بطريقة لا تكون مؤقتة أو عرضية بناء أو وظيفة التنظيم الاجتماعي لمجتمع معطى و التي تغير مساره عبر مسيرة تاريخه»[19].

التغير الاجتماعي حسب هذا التعريف ظاهرة عامة تحدث في فترة زمنية معينة و تشير إلى التحولات التي تصيب أو تطرأ على النظُم والأنساق الاجتماعية لأيّ مجتمع من الناحيتَين: البنائية والوظيفية بحيث يغير هذا التغير مسار حياة المجتمع، وهذا ما يؤكده لنا أيضا "ابن خلدون" من خلال دراسة للتاريخ والدولة ومراحل تطورها ،فالتغير الاجتماعي ظاهرة حتمية يجب أن يمر به كل مجتمع ،هذا التغير لا يقتصر على الجانب المادي وإنما يشمل جميع الجوانب بما فيها الجانب الاجتماعي والثقافي و الأخلاقي كتغير في القيم والعادات والسلوكيات (ضعف العصبية، الفساد، الظلم...).

ويعبر "مالك بن نبي" عن التغيير الاجتماعي من خلال نظرية اجتماعية متكاملة لما تميزت به من تناسق وترابط وظيفي بين أجزائها ابتداء بالإنسان والمجتمع ووصولا إلى الحضارة[20]، فالتغير الاجتماعي من وجهة نظره يتفق مع انبثاق حضارة معينة أي انه في الحقيقة عملية تحضر، حيث تبدأ الجماعة في تغيير نفسها وتحقيق أهدافها،و يشير إلى إن التغيير الاجتماعي في جوهره تغير ثقافي، وفي نهايته تغير حضاري[21]، فهو ثقافي من خلال وسيلته وحضاري من حيث غايته[22] .

ذهب "جنزبيرج" إلى أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي الشكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن[23] .

انطلاقا من هذه التعريفات يمكننا القول أن المجتمع بطبيعته متغير، فالتغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية وحقيقة لا تقبل الشك، وهو يشمل جميع أنساق المجتمع ونظمه وفي دراستنا هذه هو كل تحول يطرأ على النسق الثقافي من قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات، يحدث بسبب عوامل عدة منها التطور والتكنولوجيا والعولمة والاختراق الثقافي.... وغيرها، فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تماشياً مع واقعه الاجتماعي ومتطلباته المستجدة وكنتيجة لتفاعل المرأة مع غيرها من الأفراد ومع مجتمعها وهذه التغيرات فإنها تتأثر بها وبالتالي ينعكس هذا على بناء النسق القيمي لديها أو قد يهتز سلم القيم فتظهر كما يرى "ولبرت مور" قيم وعادات وسلوكيات جديدة ،و قد تزول قيم أخرى أو قد يحدث تغير على مستوى ترتيب القيم تبعا للتغيرات الاجتماعية، فيكون إيجابياً أو سلبياً، أو زيادة أو نقصان إذ لا يمكن الحكم على التغير الحادث للقيم لأنه يحدث على المستوى الداخلي للمرأة أي من داخلها وبإرادتها ووفق اختيارها، ثم يظهر على المستوى الخارجي أي كل ما يخص حياة الاجتماعية وما يتعلق بها من سلوكيات وتفاعلات وعلاقات وقيم .

مظاهر التغير الاجتماعي :

إن التغير الاجتماعي حقيقة وجودية وضرورة حياتية للمجتمعات البشرية فهو سبيل بقائها ونموها فضلا عن أنه ظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الاجتماعية، فبالتغير يتهيأ التكيف مع الواقع، وبالتغير يتحقق التوازن والاستقرار في الأبنية والأنشطة، وعن طريق التغير تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتعددة والمتجددة[24]، يظهر تأثير التغير الاجتماعي على القيم لدى المرأة بصورة واضحة في بعض الجوانب التالية :

- ✓ التغير في قيمة العمل وخروج المرأة من البيت والإقبال على العمل بمختلف مجالاته والمساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع.
- ✓ إدراك قيمة التعليم و أهميته بالنسبة للمرأة .

✓ قيمة الحرية والمساواة و نمو وعي المرأة بحقوقها و واجباتها.
✓ قيمة المحافظة على التراث و العادات.

طبيعة التغير : نرى أن التغير نابع من مصدرين أساسيين هما :

– يكون طبيعي أي ناتج من الطبيعة و يكون تلقائيا .

– أو يكون إنساني أي أنه نابع من إرادة الإنسان و رغبته في التغير و يظهر هذا في قول الله تعالى في كتابه الكريم﴿ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم ﴾(سورة الأنفال الآية53)، كما رأى "أوغست كونت" أن «التغير الاجتماعي يكون نتيجة لنمو فكر الإنسان»[25] وبما أن السلوك الإنساني يقوم على أساس دوافع واتجاهات معينة فإذا ما تغيرت نتج عن ذلك تغير في القيم والعادات والتقاليد، بينما "دوركايم" قال أن «عملية التغير تظهر بفعل ظروف معينة تمر بها عملية التفاعل، كما أن الواقع الاجتماعي يؤثر في سلوك الفرد ويعمل على تغييره»[26].

إذا ما تمعنا في تاريخ المجتمع الجزائري نجده تغير عما كان عليه من قبل وهذا يظهر بوضوح في القيم ،إذ أن انفتاح المجتمع الجزائري واتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى جعله أكثر إقبالا على التحديث، التحضر والتصنيع، والتنمية مما نتج عن ذلك نمو وتطور وتقدم وتغير اجتماعي في مختلف المجالات سواء كان هذا التغير واسعا أو ضيقا، تلقائيا أو مقصودا، سلبيا أو إيجابيا وهذا ما يسمى بالحراك الاجتماعي .

عوامل التغير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي لا يحدده عامل واحد وإنما يتم بمساعدة مجموعة من العوامل المسببة له، كما يحدد بعض العلماء عددا من المصادر المتنوعة للتغير الاجتماعي منها: المؤثرات البيئية والمادية (الإيكولوجية)، السياسية، الثقافية، الاقتصادية والتكنولوجيةو الحروب والثورات،الاحتكاك والاتصال الحضاري، المؤثرات المعرفية (الإيديولوجية) كالاختراع و الاكتشاف والانتشار.

لقد أصبح واضحا أن التغير الاجتماعي عملية تتوقف على التفاعل بين كل العوامل السابقة الذكر، ولكن أساسها هي التكنولوجيا التي تتناسب طردياً مع سرعة التغير، حيث أدت التجديدات التكنولوجية إلى تغيرات كثيرة في الحياة الاجتماعية وخاصة عند المرأة منها الدور والمكانة والمركز والوظائف ... وغيرها.

مراحل التغير الاجتماعي والقيمي: يمر التغير الاجتماعي والقيمي بنفس المراحل ولكن هناك خصوصية لكل منهم وهي:

مرحلة التحدي (التشويش) :

وهي مرحلة بداية أي تغير اجتماعي، وتبدو كأنها تحدٍ للقيم والعادات المتبعة فيقابلها الناس إما بالرفض أو بالقبول، وقد يعتبرها الرافضون عملية تشويش وكلما كان التغير المطلوب أبعد عن الشخصية القاعدية وكانت المعارضة أقوى وأعنف والمجتمعات الزراعية أشد رفضا للتغير من المجتمعات الصناعية[27] .

في هذه المرحلة تتعرف المرأة على العناصر الجديدة(قيم) فتبدأ رحلة الاستكشاف والتعرف عن قرب، ثم تجمع أكبر قدر من المعلومات حولها وتحاول التفكير فيها و تقييمها وفق احتياجاتها ومتطلباتها، هذا يجعلها تعيش حالة من التشويش بين ما تطبعت عليه وعاشت وفقه منذ ميلادها وبين ما تسعي إلى تحقيقه وتريد أن تعيشه في الحاضر والمستقبل فينتج عنه إما الرفض أو التقبل لهذه العناصر أو يكون هذا التقبل تدريجي.

مرحلة المقاومة :

ليس بالضرورة أن يقابل كل تغير بالقبول من قبل أفراد المجتمع، بل أحيانا يواجه مقاومة في تقبله وعليه قد تكون المعارضة وعدم التأييد للتغير هي استجابة بالقبول أو عدم القبول في آن واحد، وذلك حسب طبيعة هذا التغير أو التجديد ،ويكون كذلك حسب الأفراد وفروقاتهم من قيم وعادات و تقاليد ، ولذلك تنشأ هذه المعارضة أو المقاومة.

مرحلة الانتقال (التجديد) :

وفي هذه المرحلة يظهر بعض الذين يتبنون الأفكار الجديدة أو التغير المطلوب فيحتدم النقاش بين هؤلاء وبين الرافضين وهذه المرحلة أخطر المراحل لما يحصل بها من بلبلة، وقد يحصل الانحراف عن التغير المطلوب[28].

وفي هذه المرحلة تعمل مجموعة من القوى الداخلية والخارجية بالنسبة للوحدة الاجتماعية على إحداث قلقلات في نمط العلاقات الاجتماعية الموجودة ، مثلا العائلة التي تدخل معدات الحياة اليومية الحديثة يصاحبها مجموعة من الأفكار والقيم وطرق العمل التي تترك آثار بارزة عليها[29].

انطلاقا من هذا يمكن القول أن المرأة بدأت تبلور القيم نحو شكل جديد يتميز بالحداثة حسب حاجاتها في ظل التغيرات الاجتماعية التي تفرض عليها إيجاد قيم جديدة تمكنها من مسايرة هذه التغيرات والاندماج معها.

مرحلة التحويل (الدفاع):

تقل قوة المقاومة للتغير في هذه المرحلة وتمتلك الأفكار الجديدة القوة و يزداد عدد الذين يقبلون التغير، ويستمر المؤيدون في إقناع الآخرين بجدوى التغير و يبدأ عدد الرافضين بالزوال لصالح التغير[30].

بعد قبول العناصر الجديدة والتفاعل معها من قبل المرأة داخل

المجتمع فإن هذه المرحلة لن تنجح حتى تعم وتنتشر هذه العناصر لدى أشخاص كثيرين وعلى نطاق واسع في المجتمع، فتعمل المرأة على مستوى راقي من الوعي على تأييد هذه العناصر ونشرها فيرتفع عدد الموافقين ويبدأ المقاومون والرافضون في التعايش مع الواقع الجديد.

مرحلة التطبيق (الاستقرار):

يطلق عليها التماسك وإعادة التنظيم لأن في هذه المرحلة تنمو وتزدهر إطارات جديدة من العلاقات الاجتماعية الجديدة وتتخذ شكلا محددا داخل المجتمع فتنشأ أنماط من التوافق تضم المظاهر الجديدة للمجتمع المتغير[31].

إذا في هذه المرحلة يطبق التغير في المجتمع كله أو من قبل الغالبية العظمى، و تستقر التغيرات كعادة أو نظام أو قيم أو واقع لا يقبل الجدل، ولكن تبقى هناك فئة معارضة وأخرى محايدة.

إن العلاقة بين المراحل ليست واضحة، كما أنها متداخلة والفترة الزمنية لكل مرحلة قد تطول أو تقصر، وقد يكون هناك اندماج بين المراحل فهي لا تحدث دفعة واحدة[32].

يمكن القول أن المرأة في هذه المرحلة تتبنى هذا التغيير و تسلم به بل و تعتمده بشكل نهائي في حياتها، لتأخذ هذه العناصر الجديدة مكانها في النمط السائد.

ومنه نرى أن هذه المراحل السابقة الذكر لا تأتي دفعة واحدة و إنما هي متعاقبة و متكاملة فيما بينها، وقد يطرأ عليها تغيير بتقديم مرحلة وتأخير أخرى أو بإضافة عناصر جديدة أو حذف بعضها، وقد تتداخل بعض المراحل مع الأخرى، وهذا كله من أجل أن يأخذ هذا التغير مساره الصحيح ويأخذ العنصر الجديد مكانه الملائم بعد توافقه مع مختلف الجوانب وهكذا يكون التغير، لكن يبقى القبول هو الأساس في عملية التغير الاجتماعي والثقافي .

التغيرات الاجتماعية وأثرها على قيم المرأة :

1-التغير الاجتماعي وتحول القيم:

تتجلى طبيعة التغير الاجتماعي عندما نتحدث عن تحول القيم، الذي نقصد به «أي تغير يطرأ على النسق القيمي، وقد يكون رأسيا فيقصد به تعديل وضع القيمة في سلم القيم بالمجتمع، وقد يكون أفقيا أي تعديل معنى القيمة ومضمونها»[33]، ولأنه لا يمكننا عزل القيم عن التغيرات الاجتماعية نجد أنها تطرح أفكاراً وقيما تنتقل بالتبادل بين الثقافات عن طريق التواصل والتماس الثقافي والاحتكاك والعولمة فتؤثر في ديناميكية ومضامين القيم ووظائفها وتدرجها في سلم القيم .

وما نخلص إليه هو أن التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري تسعى إلى غياب بعض القيم لدى المرأة، في حين نجد بعض الدول تدعوا إلى التركيز على القيم المحافظة عليها وعلى خصائصها مثل الصين وكوريا رغم التغيرات الاجتماعية التي حدثت إلا أنها مازالت محافظة على قيمها .

وسنعرض بعض القيم لدى المرأة التي تغير في السلم القيمى إما نزولا أو صعودا أو حدث لها تغير جذري :

- شيوع مفاهيم قيمة الديمقراطية ومشاركة المرأة في الفضاء العام وتحملها المسؤوليات المتنوعة .
- تراجع النظرة الدونية للمرأة والاعتراف بقدرتها وإمكانياتها ككائن اجتماعي فاعل ومبدع .
- انتشار قيم التسامح مع المرأة .
- تغير قيمة العمل ودخول المرأة لسوق العمل وتأهلها العلمي والتقني .
- شيوع قيمة المساواة بين الرجل والمرأة .
- تغير قيمة التعليم لدى المرأة .

2- العلاقة بين التغير الاجتماعي والقيم: جدلية الثبات والتغير وإعادة التشكل:

ينظر إلى مفهوم "تغير القيم" على أنه إيجاد نموذج جديد من القيم وتعميمها حيث يمكن أن تنطبق على عدد كبير من الأفراد في مجتمع ما، كما أن تغير القيم لا يحدث بالاستيراد والتقليد بل بتغير الظروف والأوضاع و أنماط المعيشة والإنتاج، أي بتحول النظام السائد ذاته، لهذا إن الثقافة العربية هي مزيج من القيم المتصارعة، فهي ثقافة متصارعة مع ذاتها كما هي متصارعة مع غيرها[34].

إن التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري تفاعلت مع القيم على نحو مغاير وأصبحت هناك علاقة جدلية بين هذين العنصرين حول مدى أسبقية القيم وتأثيرها على التغيرات الاجتماعية، أو أسبقية التغيرات وقدرتها على صياغة القيم، ولتوضيح هذه العلاقة الجدلية نري أن هاذين العنصرية أحدهما طبيعي يتعلق بالتغيرات التي تحدث في البنى الاجتماعية للمجتمع والآخر ثقافي يرتبط بالبناء التصوّري للقيم و يعني ضمنيًا حكما أو معيارا أو تصور فكري سائد في ثقافة مجتمع ما، إذا هما في علاقة تفاعلية متداخلة لا يمكن من خلالها الفصل بين العنصرين أو التمييز بينهما لأنهما يسيران في اتجاه واحد فمرة يتكيفان مع بعضهما البعض وفي نفس الوقت يتصارعان ويرفض أحدهما الآخر في عملية معقدة ينتج عنها دائما إما صياغة نموذج جديد من القيم الحديثة ،أو يعاد تشكيل كل

من القيم تقليدية في قالب جديد يتوافق مع ما يحدث من تغيرات، أو دمج قيم مع قيم أخرى تمثل أنساقًا ثقافية لمجتمعات أخرى، وهذا ما يؤكده "بورديو" في نظريته الثقافية بقوله «وقد يحدث أن تنشأ حالة من التكيف الثقافي بين الوظائف القديمة للعادات، وبعض العناصر الجديدة الداخلة على العادة دون إخلال بالـ Habitus، لتحقيق بعض الوظائف التقليدية، ويرتبط بهذا المفهوم مفهوم آخر وهو الاستدماج الجمعي للمعايير والتعبيرات الرمزية الخاصة بكل فئة أو طبقة أو جماعة اجتماعي»[35].

ولأن القيم لم تخلق مع الإنسان بل هو الذي وضعها وفق ما يتناسب مع محيطه وظروف مجتمعه وهذا ما يؤكده "جون ديوي" في قوله أن «القيم ليست وليدة اجتماع الناس بعضهم ببعض، ولا هي من وحي السماء، وإنما تنشأ نتيجة لظروف الإنسان التي تنبعث من محيطه، وتهدف إلى تغيير حياته، وهي تتغير وفقا للظروف لأنها مجرد أدوات يستخدمها الإنسان لخدمة حياته»[36]، وبما أن المجتمع في تغير مستمر فالتغيرات الاجتماعية أصبحت تتطلب ضرورة العمل على تنمية بعض القيم في المجتمع ،و خاصة القيم التي لها علاقة بالمرأة لأنها تتطلع للقيام بأدوار هامة بالإضافة إلى قيامها بدور الزوجة والأم و المربية والخادمة.

والحقيقة أن المرأة الجزائرية تعيش الآن حالة من الصراع المستمر بين القديم والجديد لأن القيم لديها تأثرت في مختلف نواحي الحياة، لذلك سوف نكتفي بقيمتين تعبران على كل حال عن وقائع نعيشها ويستشعرها الجميع والمرأة خاصة لأنه من الصعب جدا التحدث عن كل هذه التغيرات في القيم على كافة الأصعدة، وتتمظهر عموما في قيمة العمل و التعليم لدى المرأة، وحتى في دلالات هذه القيم لأن القيمة لها بعدان«ما يجب أن يكون وما يجب أن تفعل، الأول دائم والثاني مرتبط بالزمان والمكان وخاضع لشروطهما»[37]، إذ أن هذه القيم حاليا تختلف على سبيل المثال عن تلك الموجودة سابقا ،إذ كان العمل والتعليم يعبران عن قيم أخرى كامنة وظاهرة فيهما، أما حاليا أصبح ينظر لهما كقيم في حد ذاتها وليس فقط كوسيط يعبر من خلاله على قيم أخرى .

أ– قيمة العمل :

تعتبر قيمة العمل من أهم القيم في المجتمع لأنها تمثل عنصر أساسي من عناصر تقدمه وازدهاره، حيث تتبين أهمية العمل ومكانته بتقديسه ومعرفة قيمته في الحياة داخل المجتمع، من خلال توجيه الأفراد نحو العمل الصالح الذي يسد حاجاتهم الفطرية، فالعمل هو نشاط اقتصادي يقوم به الفرد للحصول على دخل أو مقابل ،أما عند بعض العلماء فهو «صورة الإنسان الأساسية لتحقيق ذاته بل والتعبير عن ذاته»[38]، حتى أن الإسلام جعل للعمل قيمة في حياة الفرد و رفع من شأنه، حيث جعله بمنزلة العبادة لأنه يعتبره عزة وكرامة للإنسان لهذا شجعهم وحثهم على العمل وأمرهم بالسعي للحصول على رزق الله تعالى من خلال تعاليمه وأحكامه وهذا الذي تؤكده النصوص الشرعية في القرآن الكريم[39] حيث قال تعالى﴿وقُلِ اعملوا فسَيَرَى الله عمَلَكُم ورسولُهُ والمؤمنون﴾(سورة التوبة الآية104)، وقال كذلك﴿من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾(سورة النحل الآية 97)، نرى من الآية الكريمة أن الإسلام لم يفرق بين المرأة والرجل في العمل، كما أنه يؤكد على إنصاف المرأة العاملة وذلك بمنحها حقوقها التي حرمت منها من خلال قوله تعالى﴿ لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾(سورة آل عمران الآية 194)، إذن سمح الإسلام للمرأة بالاستقلالية الاقتصادية بممارسة الكثير من الأعمال التي مكنتها من القيام بأدوار ايجابية في الحياة العامة سواء كان ذلك في المجتمعات التقليدية أو المجتمعات الحديثة[40].

نستنتج من هذه النصوص القرآنية أن العمل لم يستهدف الرجل وحده أو المرأة وحدها بل الرجل والمرأة على حد سيان وذلك بقوله ﴿من ذكر أو أنثى﴾، إلا أن العادات والقيم الجزائرية مازالت تصر على أن دور المرأة الأساسي هو أن تكون زوجة وأما، وأن دور الرجل هو العمل خارج المنزل وإعالة أسرته، لكن التغييرات الاجتماعية خلقت امرأة لها مميزاتها وخصائصها النفسية والفكرية المختلفة عن خصائص المرأة التقليدية قديما والتي كان محيطها الأسرة والأهل والمنزل[41]، تعاني السلبية و عدم الثقة بالنفس بالإضافة إلى الأفكار والقيم التي كانت سائدة من قبل إذ كان من غير الممكن أن تخرج المرأة من البيت للعمل بل يرغب في بقائها في المنزل حتى تتفرغ لواجباتها المنزلية وتربية أطفالها، فالاعتناء بالأسرة هي الوظيفة الأساسية للمرأة أما عملها خارج المنزل فهو غير مقبول نهائيا، وكانت المرأة لا يمكن أن تحقق طموحها و ذاتها إلا من خلال القيام الأمثل بهذه الواجبات .

إلا أن هناك اتجاهاً واضحاً وملموساً نحو تغير قيمة العمل وتقبل المجتمع الجزائري لعمل المرأة خارج المنزل وأصبح ينظر إليها نظرة يملؤها الكثير من الاحترام والتقدير ،وذلك راجع إلى التغير الذي حدث في مفهوم دور المرأة والذي نجده واضحا في ازدياد عدد مناصب الشغل والنساء العاملات حيث بلغ حجم الفئة العاملة النسوية 1934.000 وهو ما يمثل 18,3% عاملة من إجمالي اليد العاملة التي قدرت بنسبة % 26,4 شخصا بإجمالي السكان المشتغلين[42].

أصبحت المرأة الجزائرية تمنح للعمل قيمة كبيرة بالغة الأهمية في حياتها، لأن إلتحاق المرأة بالعمل يحقق لها العديد من المزايا الاجتماعية، فتشعر من خلاله بأنها كيان فاعل في المجتمع يساهم إيجابياً في تنميته وبناءه، فالعمل يعطي المرأة الفرصة للمشاركة في الحياة العامة، وإنشاء علاقات اجتماعية، بالإضافة إلى أن حصولها على دخل مادي الذي يساهم في زيادة مستوى الدخل الأسري ويعطيها قدرة على الإنفاق من مالها الخاص وتأمين الاحتياجات الكثيرة التي قد لا يكفي دخل الزوج لتوفيرها .

وبهذا فالعمل لدى المرأة كان يعتبر وسيلة والمقصود منه هو «حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة لدخل المرأة»[43]، لكن انخفضت قيمة هذا الدافع تدريجيا مع التغيرات الاجتماعية إذ تخطت المرأة النظر للعمل كقيمة مادية (إشباع الرغبات المادية) بل أصبحت تبني لقيم تجعل من البعد الغير مادي للعمل هدفا لها، لأنالحصول على العمل وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي[44]، كما أن خروج المرأة للعمل يعطي الثقة بالنفس ويحقق التوازن النفسي والشعور بالأمان، بالإضافة إلى رغبة المرأة لأن تثبت كفاءاتها وقدراتها في إنجاز الأعمال التي كانت تقتصر على الرجال فقط مثلا ميكانيكية، سائقة، سياسية، فلاحة، تاجرة ....وغيرها من الأعمال المختلفة .

ورغم استمرار أهمية العمل إلا أن قيمته و أشكاله وظروف ممارسته تغير إذ لم يصبح فقط وسيلة للاستمرار في الحياة وإنما وسيلة أيضا للتعبير عن قيم أخرى، حيث أن العمل يعتبر مرغوبا في ذاته بالنسبة للمرأة لأنه يمنح لها فرصة لتحقيق نفسها، فهي لا تعمل لأنها مجبرة على ذلك أو تعمل لتحقيق الحاجة المادية فقط وإنما عملها هو أيضا فرصة لتمارس قدراتها وتثبت نفسها.

ب– قيمة التعليم :

فرض الإسلام طلب العلم وأقره كضرورة حضارية حتى يتم بناء مجتمع يسود فيه العلم، لذا فإن التغير الاجتماعي ساهم في نشر العلم والحث على طلبه خاصة لدى المرأة من أجل إنشاء مرأة متعلمة وواعية قادرة على حمل التراث والمحافظة عليه ونقله للنشء الذي يعتمد عليه المجتمع الجزائري مستقبلا.

لقد كان للقيم التقليدية دورا كبير في تأخر نسب التعليم للمرأة وكانت تقف حائلا أمام تعلم المرأة وبقائها سجينة في البيت بهدف المحافظة على الشرف والتقاليد والقيم التي تركها الأجداد، حيث كان دخول البنت المدرسة يعتبر مخالفاً للقيم والتقاليد السائدة آنذاك، إلا أن الحال بدأت تتغير يوماً بعد يوم ولاسيما بعد أن ظهرت الحركات الإصلاحية التي كان لها دور في تنشيط الفكر الديني والاجتماعي وتدعوا إلى تحرر المرأة من القيود التي تحرم المرأة من نور العلم والمشاركة العلمية والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات داخل الأسرة وخارجها، وتؤكد على ضرورة تعليم المرأة ومحو سحابة الجهالة على عقلها حتى تتمكن من أداء مسؤوليتها العظيمة المتمثلة في تربية الأجيال الصاعدة التي تعتمد عليها شعوب[45] .

إذا إن التغيرات الاجتماعية غيرت نظرة المجتمع لقيمة التعليم وفرضت على الآباء إرسال بناتهن للمدرسة والتمتع بحقهن في تلقي العلم والثقافة التي تؤهلهن لممارسة حقوقهن في المستقبل، وفي سائر النشاطات الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الرجل، وكان في مقدمة هذا القوانين التي وضعتها الدولة لضمان حقوق المرأة الإنسانية وحرياتها منها :

–فرض التعليم الإلزامي المجاني للبنات والبنين ومعاقبة الآباء والأمهات الذين يقفون بوجه تعليم أطفالهم والمساواة بين للبنت والولد.

– تنشيط الدورات الحكومية ومدارس مكافحة الأمية لدى المرأة، وكذلك النهوض بمستواها التعليمي والثقافي وقدرتها على مزاولة مختلف النشاطات الفكرية والثقافية والاجتماعية والفنية.

إذا في ظل هذه التغيرات الإجتماعية صار يؤمن بأهمية العلم كقيمة والاهتمام بالتفكير العلمى وأصبح يتطلب من المرأة الجزائرية أن تكون متعلمة وواعية بمكانتها وبضرورة تطوير إمكاناتها وقدراتها ومهاراتها، بحيث تتكون لديها القيم العلمية كالرغبة الملحة فى التعليم والمعرفة والفهم، ليمكنها هذا من تحسين مستوى حياتها وعيش حياة كريمة، ولقد إرتفعت قيمة التعليم لدي المرأة عما كانت عليه سابقا وأصبحت المرأة تقبل على التعليم و مواصلته والحصول على شهادات جامعية ويتضح هذا في الجدول الآتي الذي يمثل تطور نسب مشاركة الفتيات في التمدرس:

السنة / الجنس	1966	1977	1988	1999	2008	2011
الطور 1و2	%37,87	%40,55	%44,26	%46,65	%47,31	%47,37
الطور3	%30,07	%35,19	%40,55	%47,20	%49,33	%48,95
الثانوي	%24,91	%30,43	%44,40	%54,89	%58,56	%57,56
المجموع	%37,18	%39,44	%43,33	%47,77	%49,47	%49,62

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات[46].

اتساقا مع التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الجزائري وحرص الدولة على توفير كافة الإمكانات الخاصة بتعليم المرأة الواردة في القوانين والنصوص والتي تؤكد على حق المرأة في التعليم استطاعت المرأة تحقيق معدلات مرتفعة في الالتحاق بمقاعد الدراسة مقارنة بالفترة الزمنية التي لم تتح لها فيها فرصة التعليم بعدما كانت 4.6%في سنة 1948 [47].لترتفع إلى 49,62%سنة 2011 في جميع الأطوار التعليمية الابتدائي(1،2) والمتوسط(3) والثانوي وما زالت في إرتفاع كبير، مع العلم أن عدد المتخرجات من الإناث خلال سنوات الأخيرة قد شهدت ارتفاعا كبيرا عما كانت عليه سابقا.

لقد أحدثت التغيرات الاجتماعية ومعها الخطط التنموية المتتالية هزات اجتماعية وثقافية عميقة غيرت من نظرة المجتمع لقيمة التعليم وأهميته للمرأة كما غيرت من نظرة المرأة إلى قيمة التعليم في حد ذاتها و التي تحدد أدوارها مستقبلا .

لقد كانت هاتين القيمتين(التعليم والعمل) بالنسبة للمرأة داخل المجتمع مرفوضتان بل من المستحيل أن تخرج من بيت والديها أو زوجها للعمل أو للتعليم، وهناك مثل كان يضرب في هذا الشأن "المرأة تخرج من بيت أبوها إلى بيت زوجها إلى المقبرة"، ولكن بعد أن وجدت المرأة في هاتين القيمتين ما يشبع فضولها ،و يثبت ذاتها داخل المجتمع، ويحقق مصالحها ويكمل ما ينقصها وما يدرك غايتها أصبحت تسعى إليها وتتمسك بها بل وتناضل من أجل تجسيدها وتحقيقها في الواقع بما تقوم به من سلوكيات وأفعال منتجة للقيمتين ويقول "نيتشة" «أن الإنسان هو الذي يضفي على القيم قيمتها الصحيحة فهو الذي يخلقها ويخلق معناها ويحدد دلالتها»[48] وبالتالي فإن التغير الأكبر الذي حدث لقيمتي التعليم و العمل كان على مستوى الأفعال المنتجة للقيمة مثلا :حيث أن المرأة بدأت تعمل في مناصب مختلفة في كل المجالات حتى الأعمال التي كانت مقتصرة على الرجال فقط، وكذلك ارتفعت نسبة الإناث المقبلون على الجامعة وتحصلن على شهادات جامعية ،هذا ما يثبت تغير هاتين القيمتين بدرجة كبيرة .

وخلاصة القول أنه بالرغم من المكانة الهامة التي تشغلها المرأة حاليا في ظل التغيرات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري في مختلف الميادين و كل المكتسبات القيمية التي أصبحت تعزز تصوراتها حول قيمتي التعليم و العمل تحت تأثير القيم التقليدية الراسخة ،إلا أن هناك العديد من القيم لازالت تفرض نفسها وتحاول اندماجها الكامل في المجتمع لنجد المرأة تعاني من تناقض بين قبول قيم و رفض بعض القيم باعتبارها قيدا على حركتها في الحياة ، ،وهذا إن يعبر عن شيء فهو يعبر على مرحلة انتقالية تتداخل فيها القيم القديمة والقيم الحديثة وتكون المرأة هنا أمام اختيارات عدة تنتقل فيها بين مرجعيات قيمية شتى، إذن فهذه المتغيرات المجتمعية أوجدت واقعا اجتماعيا و ثقافيا جديدا له معاييره وقيمه الجديدة ،الأمر الذي جعل هذا الوضع يسبب ما يمكن أن نطلق عليه أزمة قيمية أو الصراع بين القيم الأصيلة وبين القيم الجديدة التي صاحبت المتغيرات الاجتماعية المستجدة.

الهوامش:

1) زاهر ضياء، القيم في العملية التربوية ، مؤسسة الخليج العربي، 1984 ، ص10.
2) رانية أحمد جبر جبر، برامج الشباب في التلفزيون الأردني ،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية ،كلية الدراسات العليا ،1998، ص19 .
3) جابر قميحة ، المدخل إلى القيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1404هـ-1983 ، ص41 .
4) زاهر ضياء الدين ،القيم في العملية التربوية، مرجع سبق ذكره، ص24.
5) أبو العينين على خليل ، القيم الإسلامية و التربوية، مكتبة إبراهيم الحلبي ، المدينة المنورة ، 1988،ص34.
6) الخشاب مصطفى، علم الاجتماع و مدارسه ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة، ط3، 1966، ص187.
7) أبو العينين على خليل ، القيم الإسلامية و التربية ، مرجع سبق ذكره ، ص25.
8) عبد الله عقلة مجلي الخزاعلة، الصراع بين القيم الاجتماعية و القيم التنظيمية في الادارة التربوية،دار حامد للنشر والتوزيع ،الأردن،ط1 ،2009 ، ص37.
9) عبد الله عقلة مجلي الخزاعلة، الصراع بين القيم الاجتماعية و القيم التنظيمية في الادارة التربوية،مرجع سبق ذكره، ص36.
10) عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع الحديث "فرنسي-عربي" ، ترجمة:إبراهيم جابر، دار المعرفة الجامعية،2012، ص571.
11) Anne L.Balazs, Value Congruency- The Case of the " Socially Responsable" Firm, Journal of Business Research, Vol 20, 1990, p(171- 181).
12) Richard de Scharms, The Science of Values Science, New Series, Vol.194. No. 4268 ,Nov26, 1976, pp(931-933)
13) عبد الله عقلة مجلي الخزاعلة، الصراع بين القيم الاجتماعية و القيم التنظيمية في الادارة التربوية،مرجع سبق ذكره ، ص35.
14) ثريا تيجاني ، وسائل التغير الإجتماعي و مؤشراته في الجزائر ، دار الأمة ، الجزائر ، 2013 ، ص45 .
15) فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير ، دار الاصلاح للطبع و النشر ، السعودية، ا،ط1،1984،ص (11-12).
16) أحمد زايد ، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية ، مصر، ط2 ، 2000، ص 18.

17) تهاني حسن، الثقافة والثقافات الفرعية، دار المعرفة الجامعية، مصر ،1997، ص 240 .
18) ماجد الزيود ، الشباب و القيم في عالم متغير ، دار الشروق ، عمان ، ط1 ، 2006 ، ص126.
19) عبد العالي دبلة ، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2011 ، ص(88-89) .
20) السعد نورة خالد ، التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي دراسة في بناء النظرية الاجتماعية ،الدار السعودية الرياض،السعودية، ط1، 1997 ،ص130.
21) قلاتي بشير، هكذا تكلم مالك بن نبي نحو منهج رشيد للتغير الاجتماعي والبعث الحضاري ،مكتبة اقرأ قسنطينة ، الجزائر،ط1، 2007، ص112 .
22) مالك بن نبي ، ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية ، ترجمة :عبد الصبور شاهين، دار الفكر ،سوريا، ط3، 1986 ، ص(134- 136) .
23) أحمد النكلاوي ، التغير و البناء الاجتماعي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ،1968، ص8 .
24) أحمد الخشاب، التغير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة، ب ط، 1971، ص 6.
25) ثريا التيجاني ، وسائل التغير الاجتماعي و مؤشراته في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص50 .
26) خالد حامد ، مدخل إلى علم الاجتماع ،جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط2 ، 2012 ، ص83 .
27) صلاح الدين شروخ ، علم الاجتماع التربوي ، دار العلوم ، عنابة ، 2004 ،ص135.
28) المرجع نفسه ،ص136 .
29) تهاني حسن ، الثقافة والثقافات الفرعية، دار المعرفة الجامعية، مصر ،1997 ، ص267 .
30) صلاح الدين شروخ ، مرجع سبق ذكره ،ص136 .
31) تهاني حسن ، الثقافة والثقافات الفرعية ، مرجع سبق ذكره ،ص 268.
32) صلاح الدين شروخ ، مرجع سبق ذكره ،ص136 .
33) عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع الحديث "فرنسي-عربي" ، ترجمة:إبراهيم جابر، دار المعرفة الجامعية،2012، ص(601-602).
34) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ب س ، ص345.
35) Mesthrie,R,J.Swann,A.Deumert,Introducting sociolingustics,Edinburgh university press,22George Squaore... ,2000,PP.164-17.
36) عبد الله موسي ، مقدمات في فلسفة القيم "بواكير النشأة و آفاق التواصل الأنطولوجي" ،دار القدس العربي ، وهران ، ط2 ، 2011،ص89.
37) محمد أحمد بيومي. علم اجتماع القيم،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1981،ص(51-52).
38) حامد خالد ، مدخل إلى علم الإجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص78.
39) حيد ناصر الرازي ،مفهوم العمل في الإسلام وأثره في التربية الإسلامية ، منشورات دائرة الشارقة للإعلام ، الشارقة، ط1، 1998 ، ص25.
40) ثريا تيجاني ، وسائل التغير الإجتماعي و مؤشراته في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص92.
41) سليم نعامة ، سيكولوجية المرأة العاملة، أضواء عربية للطبع و النشر ، بيروت ، 1984، ص50.
42) الديوان الوطني للإحصائيات -http://www.ons.dz/
43) كاميليا عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية ، لبنان، 1984، ص86.
44) عوفي مصطفى ، خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري ،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد19 ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،جوان 2003،ص143.
45) عوفي مصطفى، الوضع الإجتماعي للمرأة العاملة في القانون المعاصر"دراسة ميدانية بجامعة باتنة"، رسالة دكتوراه لنيل شهاد ودكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2002-2003، ص41.
46) الديوان الوطني للإحصائيات -http://www.ons.dz/
47) محمد فريد عزي ،الأجيال و القيم محاولة لمقاربة التغيُّر الاجتماعي و السياسي في الجزائر ،رسالة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي،جامعة وهران،الجزائر ، 2008،ص81.
48) عبد الله موسي ، مقدمات في فلسفة القيم "بواكير النشأة و آفاق التواصل الأنطولوجي" ، مرجع سبق ذكره، ص57